

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير التجارة والتنمية

استعراض عام



2022

آفاق التنمية في عالم متصدع:
الاضطرابات العالمية والاستجابات الإقليمية

تقرير التجارة والتنمية

استعراض عام

2022

آفاق التنمية في عالم متصدع:
الاضطرابات العالمية والاستجابات الإقليمية

© 2023، الأمم المتحدة

هذا المنشور متاح من خلال النفاذ المفتوح بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته على أي خارطة فيه ما يتضمن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يُسمح بتصوير مقتطفات من هذا المنشور واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/TDR/2022 (Overview)

استعراض عام

على شفا المنحدر

بعد حدوث نعاى سريع من الجائحة فى عام 2021، وإن كان ذلك بوتيرة غير متساوية، واجه الاقتصاد العالمى فى عام 2022 صدمات جديدة ومتعددة. وامتد وقع هذه الصدمات إلى أسواق الطاقة والقطاع المالى، والاقتصاد الحقيقى وسلاسل التوريد، فضلاً عن المناخ والمجال الجيوسياسى.

وأضحى التضخم الشاغل الرئيسى لصانعى السياسات، وقابله تعويل على التشديد النقدى باعتباره الأداة السياساتية الرئيسية الكفيلة بمعالجة ارتفاع الأسعار. وثمة إجماع سياساتى فى الاقتصادات المتقدمة مؤداه أن المصارف المركزية قادرة على توجيه البلدان صوب هبوط سلس يُتفادى فيه الركود الكامل. وينطوى هذا الموقف السياساتى على مخاطر قصيرة الأجل وطويلة الأجل. فى الأجل القصير، سيؤدى التشديد النقدى إلى انكماش الأجور وانخفاض مستويات العمالة والإيرادات الحكومية. أما فى الأجل الممتد من المتوسط إلى الطويل، فسيصعب مسار التشديد النقدى فى نقض التعهدات المنبثقة عن فترة الجائحة والطامحة إلى بناء عالم أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود. وتنطوى هذه المخاطر على آثار غير متكافئة.

وفى سياق نظام أنهكته الجائحة، تتأثر البلدان النامية بصفة خاصة بالقرارات السياساتية للبلدان المتقدمة. ويخشى الأونكتاد أن يكون الوضع فى العالم النامى أكثر هشاشة بكثير مما يسلم به المجتمع المالى الدولى، الأمر الذى يبدد الطموح المعوّل على شبكة الأمان المالى العالمية. ويتعرض 46 بلداً نامياً لضغوط مالية شديدة بسبب ارتفاع تكلفة الغذاء والوقود والاقتراض؛ وأكثر من ضعف هذا العدد من البلدان عرضة لواحد على الأقل من هذه العوامل المهددة. وبالتالي، يظل احتمال حدوث أزمة ديون واسعة النطاق فى البلدان النامية واحتمال

ضباع عقد من الزمن احتمالاً وارداً إلى أبعد الحدود، وهو أمر يسري على احتمال عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية العقد.

وثمة تدابير سياسية معروفة تتيح التصدي لهذه المخاطر وتجنب المزيد من الأزمات المتتالية، لكنها تتطلب إرادة سياسية وتنسيقاً متعددي الأطراف لوضعها موضع التنفيذ. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة في التعويل على مزيج من الأدوات السياسية لمعالجة الضغوط التضخمية. وترتبط مجموعة أخرى من التدابير بالنظام المالي الدولي، إذ تتطلب استخداماً أكثر إنصافاً وثباتاً لحقوق السحب الخاصة من أجل تخفيف العراقيل الناجمة عن ميزان المدفوعات والحد من الضغوط المالية. وينبغي النظر في الاستعانة بترتيبات إضافية، مثل مقايضة العملات، لمعالجة عدم استقرار العملة، إلى جانب الشروع في مناقشات بشأن إطار قانوني متعدد الأطراف لمعالجة مسألة إعادة هيكلة الديون، بما يشمل جميع الدائنين الرسميين والخاصين.

وأظهرت تجربة جائحة كوفيد-19 أن التغيير الجريء للسياسات أمر قابل للتطبيق، خاصة في أوقات الأزمات العالمية. وعلى الرغم من النكسات الحالية، تتيح الضغوط المتزايدة في عام 2022 لحظة مواتية لإصلاح أوسع نطاقاً. لقد صُيِّع حيز كبير من لحظة سائحة ماثلة في الفترة 2010-2012، عندما كان العالم لا يزال بصدد معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية. واكتُفي عندئذ بإصلاح جزئي للنظام المالي الدولي، في أحسن الأحوال. ولم تُعالج الإشكالات الهيكلية المطروحة على صعيد الاقتصادات وفيما بينها. وقد أصبح الاقتصاد العالمي اليوم، بعد مرور عقد من الزمن، في حالة أكثر هشاشة، وهو ما يستدعي اغتنام اللحظة الراهنة للشروع في إصلاح متعدد الأطراف لتفادي أن يظل النظام المتعدد الأطراف عرضة للمزيد من التصدع.

ألف - شبح التضخم الذي يطارد العالم

أثار التباطؤ في النمو وتسارع التضخم اعتباراً من النصف الثاني من عام 2021 أوجه تشابه بين اللحظة الحالية والركود التضخمي الذي شهدته فترة سبعينات القرن الماضي. ويبدو أن الأمل الذي يعوّل عليه صناع السياسات هو أن تمكّن صدمة نقدية حادة وقصيرة - من النوع الذي فُعل في نهاية ذلك العقد - من كبح جماح التوقعات التضخمية دون إثارة ركود عميق كالذي ميّز بداية ثمانينات القرن الماضي وأدى إلى عقد ضائع للعديد من البلدان النامية.

ومع ذلك، يختلف السياق الراهن اختلافاً كبيراً عن ظروف اقتصادات السبعينات: فالتغيرات الهيكلية والسلوكية المرتبطة بعمق الأمولة، وتركّز السوق، والتراجع الكبير لقدرة القوى العاملة على المساومة أدت اليوم إلى تحول في الديناميات الاقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، الأمر الذي تنتج عنه انعكاسات مهمة في سياق تناول مسألة التضخم من منظور الاقتصاد السياسي.

أول الانعكاسات أن التضخم الأساسي العالمي تغذيه قطاعات أقل في عام 2022 مقارنة بما كان عليه الحال في السبعينات. ثانياً، يظل الارتفاع الذي شهدته مؤخراً أسعار السلع الأساسية، عند قياسه بالقيمة الحقيقية، حتى الآن أقل مما كان عليه في السبعينات. ثالثاً، انخفضت كثافة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً منذ السبعينات، الأمر الذي قلل من التأثير التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة. رابعاً، لا يواكب نمو القيمة الاسمية للأجور تضخم مؤشر أسعار الاستهلاك. ومن ثم تشهد القيمة الحقيقية للأجور في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء حالة من الركود أو الانكماش، مما يستبعد أي دور لدوامه ارتفاع الأجور والأسعار في تأجيج التضخم. خامساً، تشهد البلدان المتقدمة والبلدان النامية مستويات عالية من المديونية في كل من القطاعين الخاص والعام، علماً أن كثيراً من ديون البلدان النامية مقومة بالعملة الأجنبية وقصيرة الأجل. سادساً، يوجد اليوم عدد أكبر بكثير من المصارف المركزية المستقلة مقارنة بأوائل الثمانينات، وهي تخضع لولايات واضحة تقتضي إيلاء الأولوية لاستهداف التضخم والتقييد بقواعد سياسة نقدية "شفافة". وفي الوقت نفسه، أدى انتشار الابتكار المالي والتوسع في الائتمان الخاص ضمن سوق فضفاضة التنظيم إلى خلق طيف كبير ومتنام من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تشكل نظاماً مصرفياً موازياً. وقد استمرت هذه الخدمات المصرفية الموازية في التوسع في الاقتصادات المتقدمة وعلى نحو حاسم في الاقتصادات النامية على مدى العقد الماضي. وفي ظل البيئة الحالية المتسمة بتباطؤ النمو، تطرح الأسواق المالية غير الخاضعة للوائح تنظيمية كافية مخاطر متجددة تمس بالاستقرار في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

ويُذكر أيضاً أن عوامل التضخم تكتسي اليوم طبيعة مختلفة. ففي حين أن ارتفاع التضخم منذ نهاية عام 2021 كدّب الآمال في أنه سيكون قصير الأجل، لا تشير الأدلة إلى أن هذا الصعود مرده زيادة تخفيف السياسات المالية أو ضغط الأجور. وبدلاً من ذلك، نشأ التضخم إلى حد كبير من ارتفاع التكاليف، وخاصة في مجال الطاقة، وبطء استجابة العرض بسبب تاريخ طويل من ضعف نمو الاستثمار. وهذان عاملان تسهم في تقويتها شركات مؤثرة في الأسعار

تنشط في أسواق شديدة التركيز وتعمل على رفع هوامشها للاستفادة من فرصتين نادرتين أتاحتها لها في عام 2021، بسبب ارتفاع الطلب الناجم عن الانتعاش العالمي، وفي عام 2022، بسبب تنامي صفقات المضاربة المدفوعة بموجة من المخاوف العالمية المتعلقة بإمدادات الوقود، وهو منحى لم ترافقه تغيرات كبيرة في الطلب أو العرض الفعلي.

ويطرح ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة تحديات كبيرة يقع وزرها على الأسر المعيشية في كل مكان، متسبباً في ضرر قد يسهم في إدامته تزايد الضغط على أسعار الأسمدة التي تدور في نفس الدوامة. ولا شك في أن الحرب في أوكرانيا عامل رئيسي في هذا المشهد، رغم أن أسواق السلع كانت في حالة مضطربة منذ عقد من الزمن وأن الاتجاه التصاعدي كان سائداً في الجزء الأكبر من عام 2021. وحتى الآن، لم يول اهتمام كاف لدور المضاربين في إثارة هذا الوضع الناجم عن جنون الرهان المرتبط بصمتهم الكبيرة في العقود الآجلة ومقايضات السلع الأساسية والصناديق المتداولة في البورصة. وعلى الرغم من أن الطفرات الحادة في الأسعار الناجمة عن هذا الوضع غالباً ما تكون قصيرة الأجل، فالمستهلكون في العالم النامي يتضررون منها بشدة، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط مئات الملايين من الأشخاص مرة أخرى في براثن الفقر المدقع. ويعرض تقرير الأونكتاد لهذا العام مجموعة من التدابير السياسية التي يمكن اتخاذها لمعالجة آثار أمولة أسواق السلع الأساسية من أجل تضمين هذه الأنشطة قدرأً أكبر من الشفافية وإخضاعها لمزيد من الرقابة والتنظيم.

وفي ظل الظروف الراهنة، لن يكون لاستمرار التشديد النقدي تأثير مباشر يُذكر على مصادر التضخم الرئيسية. وبدلاً من ذلك، سيسهم هذا التوجه في إرساء التوقعات التضخمية بخنق الطلب على الاستثمار، إضافة إلى منع بروز أي ضغوط في سوق العمل. وقد يتمثل التأثير العاجل في تصحيح حاد لأسعار الأصول والسلع يمتد إلى مجالات عدة بدءاً من العملات المشفرة إلى الإسكان والمعادن. ومع تزايد الطبيعة العالمية لأوجه التشابك المالي منذ الأزمة المالية العالمية، تظل الصدمات المعقدة غير المتوقعة خطراً حقيقياً وقائماً.

وبالتالي يُعرّض تشديد السياسة النقدية الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي لخطر مزدوج: فبالنظر إلى اعتماد الشركات غير المالية على مستويات عالية من الاستدانة، قد يؤدي تزايد تكاليف الاقتراض إلى صعود حاد في نسبة القروض المتعثرة وإلى سلسلة من حالات الإفلاس. وفي ظل استبعاد فرض ضوابط مباشرة على الأسعار وهوامش الربح بسبب ما يكتنف ذلك من صعوبات سياسية، قد تلجأ الحكومات إلى مزيد من التشديد المالي في حالة عجز

السلطات النقدية عن كبح تنامي التضخم على وجه السرعة. ولن يسعف ذلك إلا في التعجيل بحدوث ركود عالمي أشد وطأة. وسوف يؤدي التشديد من جانب الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية إلى وقع أكثر حدة على الاقتصادات الناشئة التي تتوء بحمل ديون عامة وخاصة مرتفعة، وتعرض كبير للنقد الأجنبي، واعتماد كثيف على واردات الغذاء والوقود، وعجز حاد في الحساب الجاري.

ويتعذر على المصارف المركزية في ظل هذا الوضع خفض التضخم بكلفة مقبولة اجتماعياً. وما يلزم، في المقابل، هو وضع سياسات صناعية وسياسات تشغيل مناسبة لاستهداف اضطرابات سلسلة التوريد ونقص فرص العمل وزيادة المعروض من المواد الرئيسية في الأجل المتوسط؛ وينبغي أن يقترن ذلك بتنسيق سياساتي ودعم مستدامين (للسيولة) على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان على تمويل هذه التغيرات وإدارتها. وفي انتظار ذلك، ينبغي لواضعي السياسات أن ينظروا بجديّة في مسارات تدابير بديلة لخفض التضخم بطرق مقبولة اجتماعياً، بما في ذلك عن طريق فرض ضوابط استراتيجية على الأسعار، وتحسين التنظيم على نحو يكفل الحد من صفقات المضاربة في الأسواق الرئيسية، وتقديم دعم يستهدف الفئات الضعيفة، وتخفيف عبء الديون.

باء- آفاق للنمو تلوح من خلف ضباب الحرب والتضخم

استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2,5 في المائة في عام 2022. ويُعزى التراجع مقارنة بتوقعات العام الماضي إلى ثلاثة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

- اتسمت سياسة التحفيز التي سُنّت في عامي 2020 و2021 بفعالية أقل مما كان مفترضاً. وتبين على وجه الخصوص، في فترة التعافي من الركود، أن المحفزات الضريبية والمالية كانت أقل من المتوقع، الأمر الذي صاحبه تأثير أضعف على النمو. وأدى ذلك إلى اتسام التشديد اللاحق للسياسات (سواء على الصعيد الضريبي أو النقدي) بمنحى ركودي أشد مقارنة بالوضع الذي كان يمكن أن ينجم عن تعاف أقوى.

- اتسمت الاستجابة فيما يتعلق بعرض البضائع والسلع الأساسية بمستوى لم يكن كافياً لمواكبة تزايد الطلب بعد فترة الإغلاق. ولم تكن هذه النتيجة مفاجئة؛ فقد كانت العديد من الحكومات مترددة في تعزيز الاستثمار العام وإعمال سياسة صناعية نشطة، مما أدى إلى وضع تضافر فيه أثر "التقليص السياسي" الجاري (لتصفية أصول المصارف المركزية الزائدة) وأثر رفع أسعار الفائدة الرامي إلى مواجهة الضغوط التضخمية.

- أدت الرياح المعاكسة غير المتوقعة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا إلى انخفاض النمو في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وإلى انفلات أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يمثل في الوقت الراهن صدمة عرض معاكسة في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ومن تبعات تباطؤ النشاط الاقتصادي أنه لا يتيح توفير فرص عمل لائقة، ولا يلائم توليد دخل يسمح بالتغلب على أعباء الديون الموروثة (والمفرطة)، ويغلب عليه قدر كبير من عدم الاستقرار لا يتيح أفقاً طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنه يعمق ما كان راسخاً حتى قبل الجائحة من تفاوتات في الدخل والثروة.

وفي حالة فئة البلدان النامية، يشكل التباطؤ مدعاة للقلق بصفة خاصة. فباستثناء الصين، من المتوقع أن تنمو المجموعة بنسبة 3,0 في المائة هذا العام، أي بأقل من المتوسط المسجل قبل الجائحة البالغ 3,5 في المائة، مما يقلل من إمكانية حدوث انتعاش للدخل الفردي. ولوضع هذا الأمر في سياق، يُشار إلى أنه في أوائل العقد الأول من هذا القرن، وهي آخر فترة شهدت إحراراً تقدم مطرد في التصنيع والتنمية، نمت المجموعة بنسبة 5 في المائة سنوياً في المتوسط. وستشهد الصين بدورها تباطؤاً، ليلعب نموها نسبة تقدر بنحو 4 نقاط مئوية مقارنة بعام 2021، رغم أن التوقعات تشير إلى أنها ستستمر في النمو بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى، بنسبة تبلغ نحو 4 في المائة في عام 2022، وأن نموها سيتسارع في عام 2023، لتكون أحد البلدان القليلة التي من المتوقع أن تشهد نمواً.

وتشير التوقعات إلى أن الاقتصادات المتقدمة ستتمو بنسبة 1,7 في المائة في عام 2022 و1,1 في المائة في عام 2023. وفي المتوسط، يمثل ذلك مستوى أقل بمقدار 0,5 نقطة مئوية من المتوسط المسجل قبل الجائحة وأقل بنسبة 0,9 في المائة من المتوسط المسجل قبل الأزمة المالية العالمية. ويلاحظ التباطؤ بصفة خاصة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وخاصة

في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وكما نوقش في تقارير الأونكتاد السابقة وفي الفرع أعلاه، يعكس ذلك اعتماد واضعي السياسات المفرط على السياسات النقدية لإدارة دفعة الاقتصاد.

وفي حين أثار ارتفاع التضخم على الصعيد العالمي مخاوف بشأن فرط النشاط الاقتصادي في بعض الاقتصادات، يُتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظم اقتصادات مجموعة العشرين أقل من اتجاه ما قبل الجائحة بحلول نهاية عام 2023. واستناداً إلى استشراف مبني على نسبة النمو المسجلة في الفترة 2016-2017، تتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي في عام 2023 في مستوى أقل بكثير من 3 نقاط مئوية من اتجاهه قبل الجائحة، ولا توجد بشائر توحى بانكماش الفجوة في أي وقت قريب.

وتضع ظروف الاقتصاد الكلي والظروف المالية الراهنة الاقتصادات النامية في موقف هش، لأنها تعرضها لصدمة أكثر تواتراً ناشئة عن أسواق السلع الأساسية، وتدفعات رأس المال، والانفجارات التضخمية، وعدم استقرار أسعار الصرف، وضائقة الديون. وتقترب هذه العوامل في الوقت نفسه بتراجع للتجارة فيما بين بلدان الجنوب، وباضطرابات تجارية جيوسياسية، وتزايد لتركز الأسواق، وضيق لهامش التدابير السياساتية، الأمر الذي يضعف وضع البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية. وتلجأ الآن العديد من البلدان التي تواجه قيوداً مرتبطة بالسيولة إلى تخصيص هامشها المالي المحدود لدعم الأسعار في سياق التدابير الطارئة، مضحية بالاستثمار العام في البنية الأساسية وفي برامج الرعاية الاجتماعية، في حين يتم تحذير الاقتصادات المتقدمة مرة أخرى من الهاوية الضريبية وإثارة الادعاء الزائف المتعلق بالآثار التوسعية للتكشف. وتدفع الحرب في أوكرانيا ومخاطر التوترات الجيوسياسية المتزايدة العالم نحو بنية متصدعة ومتعددة الأقطاب، الأمر الذي يقلص، ولو إلى حين، الأمل في بزوغ فجر نظام عالمي أكثر تعاوناً.

وتقع تنبؤاتنا بشأن تراجع النمو في الفترة 2022-2023 في منتصف الطريق بين سيناريوهات الهبوط الناعم المتفائلة والافتراضات المتشائمة المتمحورة حول استفحال التوترات الجيوسياسية والتصعيد العسكري. وبافتراض أن الحرب في أوكرانيا ستتحول إلى مأزق سياسي وعسكري تُكَبَّد فيه خسائر بشرية متزايدة لكن دون مزيد من التأثير الاقتصادي السلبي على بقية العالم، نتوقع - اعتباراً من منتصف عام 2022 - أن ينحسر التضخم بين أواخر عام 2022 وبداية عام 2023. ومن شأن الركود في أوروبا وتباطؤ النمو على نحو أكثر حدة في الولايات المتحدة والصين أن يدفعاً بأسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض بصورة أسرع وأن يعززاً تقلص الضغوط التضخمية. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ارتفاع قيمة الدولار، مدفوعاً برفع أسعار الفائدة،

إلى حدوث صدمات انكماشية في الاقتصادات النامية، مما سيزيد من تباطؤ الإنتاج والأسعار العالميين في عام 2023، وثمة عدد كبير من الاحتمالات يحيط بهذه الاتجاهات.

وعلى الرغم من الاتجاهات السياسية هذه، لا يزال ثمة سبيل إلى التغلب على الانتكاسات الاقتصادية الحالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك في الوقت ذاته معالجة الأزمة الملحة المرتبطة بتكاليف المعيشة وضرورة دفع التحول الهيكلي نحو اقتصاد أكثر عدلاً ومراعاة للبيئة، وفق نهج يعالج مسألة توقعات النمو المتدهورة من خلال تعزيز الاستثمار الإنتاجي وتوسيع تدابير إعادة التوزيع على نحو يعطي دفعة للأسواق المحلية ويعزز ثقة الشركات والأسر المعيشية.

جيم - ضائقة الديون

أفضى تدهور الأوضاع المالية بدءاً من الربع الأخير من عام 2021 إلى وضع أضحى فيه صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية سلبياً. وفي هذا العام، شهد نحو 90 بلداً نامياً نزولاً في قيمة عملاته مقابل الدولار؛ وشهد أكثر من ثلث هذا العدد انخفاضاً بأكثر من 10 في المائة؛ واقترن ذلك بمنح تصاعدي في هوامش عائد السندات، التي سجل عدد متزايد منها عائدات أعلى بنسبة 10 نقاط مئوية مقارنة بسندات خزائن الولايات المتحدة، وبانخفاض في احتياطات الصرف. وفي الوقت الراهن، أضحى 46 بلداً نامياً معرضاً بحدة لصدمات مالية، و48 بلداً آخر معرضاً بشدة لهذه الصدمات؛ وثمة بالتالي تهديد خطير بنذر حدوث أزمة ديون عالمية. وأنفقت البلدان النامية بالفعل ما يقدر بنحو 379 بليون دولار من الاحتياطات لتعزيز عملاتها في عام 2022، أي ما يقرب من ضعف مبلغ حقوق السحب الخاصة الجديدة التي مُنحت لها في التخصيص الأخير (باستثناء الصين).

وتسببت الظروف المالية العالمية، بما في ذلك جولة التشديد النقدي في الولايات المتحدة، في بروز مخاطر حادة إضافية تضع على المحك العديد من البلدان النامية - وليس كلها - فيما يتصل بقدرتها، الهشة أصلاً، على تحمل ديونها. وتتيح نسبة إجمالي أرصدة الديون الخارجية إلى الصادرات (السلع والخدمات، بما في ذلك إيرادات السياحة) مؤشراً يبين مدى قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها، نظراً إلى الأهمية التي تكتسيها عائدات الصادرات في خدمة التزامات الديون المقومة بالعملات الأجنبية.

وفي جميع فئات الدخل (البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل - وفقاً لتصنيف البنك الدولي للدخل وباستثناء الصين)، ارتفع هذا المؤشر من متوسط كان يبلغ 100 في المائة في عام 2010 إلى 159 في المائة في عام 2020. وبحلول عام 2021، انخفض هذا الرقم إلى 127 في المائة، مما يعكس نمواً أقوى بكثير لعائدات التصدير مقارنة بأرصدة الديون الخارجية في هذا العام. ولا يزال هذا الرقم أعلى بنسبة 18 نقطة مئوية من متوسط قيمة نفس المؤشر في ذروة أزمة تقليص التيسير الكمي في عام 2013 (108 في المائة) لكنه أقل من قيمة المؤشر في عام 2016 (142 في المائة) عندما بدأت الجولة الأولى من التشديد النقدي. ويتمثل الخطر الأساسي المرتبط بالظروف المالية الراهنة في عكس مسار هذا التطور الإيجابي الذي سُجِّل مؤخراً.

وثمة ثلاثة عوامل حاسمة تسهم في دفع معظم الاقتصادات النامية نحو الهاوية المالية. أولاً، شهدت السياسة النقدية للولايات المتحدة، على إثر العديد من الخطوات المعلنة على مدى العقد الماضي، جولة تشديد حاسمة واكبتها ارتفاع عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بستة أمثال تقريباً بين منتصف عام 2020 ومنتصف عام 2022. ثانياً، أدى ارتفاع الأسعار في بعض أسواق السلع الأساسية إلى تزايد الضغوط التضخمية على نطاق عالمي. وقد أثر ذلك سلباً على مستوردي السلع الأساسية من البلدان النامية، لكن بعض مصدري السلع الأساسية في البلدان النامية استفادوا منه. ولئن كانت أسعار سلع أساسية مثل الغاز (الولايات المتحدة) والقمح والنفط قد عادت في الوقت الحالي إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الحرب، لا يزال الشك يحيط بمدى تأثير استمرار الحرب في أوكرانيا على أسعار السلع الأساسية في المستقبل. ثالثاً، لا تزال جائحة كوفيد-19 تلقي بظلالها في العديد من البلدان، متسببة في أعباء ديون مرتفعة لا تزال آثارها لم تُسَوَّ بعد في هذه البلدان.

واستمر بلا هوادة - في الربع الثاني من عام 2022 - هروب رأس المال من الاقتصادات النامية صوب أصول ومناطق أكثر أماناً، ليصل بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022 إلى مستويات مماثلة لتلك التي أعقبت ظهور جائحة كوفيد-19. وهذا ما تؤكدته البيانات المتعلقة بهوامش أسعار السندات السيادية للأسواق الناشئة. وارتفعت هذه الهوامش - وهي مؤشر مهم للمخاطر والضائقة المالية السيادية - بصورة حادة بين أيلول/سبتمبر 2021 وتموز/يوليه 2022 في أعقاب تشديد تدابير الاحتياطي الاتحادي المتعلقة بتطبيع السياسات النقدية استجابة للمخاوف المرتبطة بالتضخم المحلي. وعلى عكس ما وقع في الحالات السابقة من ارتفاع حاد لهوامش السندات السيادية للأسواق الناشئة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وفي ذروة جائحة كوفيد-19، التي

شهدت في الواقع انخفاضاً لعائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، تحركت هوامش أسعار سندات الأسواق الناشئة على نحو مواز لمنحنى عائدها - وهو ما يدل بوضوح على الدور المركزي الذي نشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة في منتصف عام 2022.

ووقع الضرر الأكبر على الاقتصادات التي كانت تعاني أصلاً من قيود شديدة على ميزان المدفوعات ومواطن ضعف خارجية عالية قبل ظهور جائحة كوفيد-19. وهكذا، على سبيل المثال، شهدت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي كانت سندات السيادية الخارجية تُداول في ظرفية متعثرة في حزيران/يونيه 2002، ارتفاعاً لهامش عائدات سنداتنا إلى أكثر من 10 نقاط مئوية مقارنة بالمعيار الأكثر شيوعاً - أي عائد سندات خزنة الولايات المتحدة لأجل 10 سنوات - في منتصف عام 2019 (بما في ذلك مصر، وجمهورية تركيا، وباكستان، وأوغندا، وزامبيا). وفي المقابل، شهدت الاقتصادات الصاعدة ذات الأسواق الأكبر حجماً والأكثر سيولة والحائزة لتصنيف ائتماني في مستويات محفزة على الاستثمار، احتواء نسبياً لهوامش سنداتنا السيادية.

ويتطلب التصدي لهذا التحدي، أولاً وقبل كل شيء، معالجة تدهور الأوضاع المالية في البلدان النامية. وحتى الآن، لم ترق الالتزامات السياسية والمالية التي قطعها المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة إلى المستوى المطلوب. وهناك ثلاثة مجالات للعمل المتعدد الأطراف تتطلب استجابة عاجلة: تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ومنح حقوق سحب خاصة وتنفيذها على نحو فعال، وإعمال السياسات الرامية إلى معالجة ضائقة الديون في البلدان النامية.

- في عام 2021، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 178,9 بليون دولار، أي ما يعادل 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وهذا الرقم أقل من نصف الالتزام المسلم به البالغ 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وعلى مدى السنوات الـ 50 الماضية، كلف عدم تحقيق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لهذا الهدف البلدان النامية أكثر من 5,7 تريليونات دولار من التمويل الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تتعرض للخطر أيضاً الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً بسبب انخفاض حصة تمويل المنح والارتفاع المتوقع في تكاليف استيعاب اللاجئين في البلدان المانحة.

- استخدمت البلدان النامية على نحو نشط حصتها من الموارد التي تلقتها في إطار حقوق السحب الخاصة التي منحها لها صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 2021

والبالغة 650 بليون دولار. وقد أدرج ما لا يقل عن 69 بلداً نامياً حقوق السحب الخاصة به في الميزانيات الحكومية أو استخدمها لأغراض مالية، في حدود إجمالي قدره 81 بليون دولار منذ هذا التخصيص. لكن ثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية، بما في ذلك منح حقوق سحب خاصة جديدة، وإصلاح قواعد التخصيص القائمة، وإدراج بعد إنمائي في مخصصات حقوق السحب الخاصة، على نحو ما دعا إليه الأونكتاد منذ فترة طويلة.

• لا تتسق التدابير الجزئية الرامية إلى تخفيف عبء الديون على المدى القصير مع حجم التحديات التي تواجهها البلدان المدينة فيما يتصل بالالتزامات القائمة واحتياجات التمويل في المستقبل. وينبغي أن تركز الإجراءات على مجالين واسعين. أولاً، يلزم وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون وتيسير تسوية أزمتهما في أسرع وقت وبصورة منظمة يشارك فيها جميع الدائنين الرسميين (سواء كانوا ثنائيين أو متعددي الأطراف) والدائنين من القطاع الخاص. ومن شأن هذا الإطار أن يسهل تخفيف عبء الديون بناء على تقييم للقدرة على تحملها وبمراعاة احتياجات التمويل طويلة الأجل، بما في ذلك إزاء تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ. ثانياً، ثمة حاجة إلى سجل متاح للجمهور يتضمن بيانات ديون البلدان النامية ويكفل معالجة التحديات ذات الصلة بشفافية الديون. وابتاع "مبادئ الأونكتاد المتعلقة بتعزيز الإفراض والاقتراض السياديين المسؤولين"، من شأن مثل هذا السجل أن يتيح إدماج بيانات ديون كل من المقرضين والمقترضين بحسب المعاملات المحددة وبطريقة مواتية لقابلية التشغيل البيني لمصادر الإبلاغ المباشرة وغير المباشرة.

دال - اتجاهات الأسواق الدولية

على الرغم من التوترات والمخاطر المتعلقة بالسياسات، من المتوقع أن تنمو التجارة العالمية في عام 2022 على نحو يكاد يواكب الاقتصاد العالمي، أي في حدود تتراوح بين 2 و4 في المائة. وستمثل هذه الوثيرة تباطؤاً حاداً مقارنةً بعام 2021 يمكن إرجاعه أساساً إلى تضافر عوامل تشمل الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد، وضعف الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، والسياسة النقدية المتشددة بصورة غير مبررة، وارتفاع رسوم الشحن. وستظل آفاق التجارة ضعيفة بعد عام 2022، بصورة توازي التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي - وهو

موضوع جرى تناوله في الفصل السابق - وتوحي بعودة إلى الاتجاه الضعيف الطويل الأجل المسجل قبل الجائحة.

وفيما يتصل بالحوكمة التجارية على الصعيد الدولي، ففي حين بدأ أن الاتفاق الحاصل في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بعث برسالة إيجابية، لا تزال القضايا العالقة بشأن نظام لتسوية النزاعات يعمل على نحو كامل وجيّد تطرح تحدياً مستمراً أمام تعددية الأطراف. وتتعلق المحصلات التي تكتسي قيمة أساسية بالنسبة للبلدان النامية بالتصدي العاجل لانعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-19، رغم المقاومة التي تبديها بعض البلدان المتقدمة إزاء اتفاق استثناءات جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريس)، الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية في سياق مكافحة الجائحة.

وتزامن اندلاع الحرب في أوكرانيا مع فترة كانت فيها أسعار مختلف فئات السلع تشهد ارتفاعاً تاريخياً، وأدّى النزاع إلى تفاقم ضغوط الأسعار التصاعديّة التي كانت سائدة في الأسواق العالمية قبل شباط/فبراير 2022. وكان للحرب، مع ذلك، تأثير عالمي حقيقي في أسواق السلع الأساسية بسبب الدور الرئيسي للاتحاد الروسي وأوكرانيا في إمداد هذه الأسواق بالأغذية والمعادن والطاقة. وتوفر أوكرانيا والاتحاد الروسي مجتمعين نحو 30 في المائة من قمح العالم، و20 في المائة من الذرة، وأكثر من 50 في المائة من زيت عباد الشمس. ويسهم كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس المجاورة بنحو 20 في المائة من صادرات الأسمدة العالمية.

وقد فرضت مجموعة من العوامل التي أفرزتها الحرب، بما في ذلك تعطل الإنتاج، وانقطاع خطوط النقل، وفرض القيود الاقتصادية، عراقيل كان لها وقع شديد على توريد هذه المواد من البلدان الثلاثة. ونتج عن ذلك نقص في الإمدادات الدولية وارتفاع حاد في الأسعار تسببا في صعود للمؤشر الإجمالي لأسعار السلع الأساسية بنسبة 15 في المائة في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2022. ولوحظ أكبر الارتفاع في أسعار سلع الطاقة، التي قفزت بنسبة 25 في المائة في الشهرين التاليين لبدء الحرب.

وتأثرت أسعار النفط والغاز العالمية على الفور، إذ ارتفع سعر خام برنت بسرعة من أقل بقليل من 100 دولار عشية الغزو إلى أكثر من 120 دولاراً بعد أسبوعين فقط. وتبين أن الإفراج عن 180 مليون برميل من احتياطي النفط الاستراتيجية للولايات المتحدة وإقبال الصين والهند على النفط الوارد من الاتحاد الروسي، للاستفادة من الخصم المهم الذي شهدته

أسعار خام الأورال مقارنة بالأسعار القياسية الأخرى، كنا كافيين لضمان عدم تسجيل نقص أشد في إمدادات النفط العالمية.

وتأثر سوق الغاز الطبيعي بصفة خاصة بالنزاع جراء اعتماد العديد من البلدان الأوروبية على إمدادات غاز الاتحاد الروسي. وبالنظر إلى وجود أنظمة التوزيع الثابتة المستخدمة في توصيل الغاز (أي خطوط الأنابيب)، لم يكن من السهل الحصول على بدائل جاهزة لهذا المنتج الطاقوي. وأدى قرار ألمانيا بوقف مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم - 2 في بحر البلطيق، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض واردات الغاز الروسي بمقدار الثلثين بحلول نهاية العام، والإيقاف المتقطع من جانب سلطات الاتحاد الروسي لتدفق الغاز نحو القارة، إلى حدوث طفرة في أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا؛ وزادت هذه الأسعار بأكثر من أربعة أمثال في نيسان/أبريل 2022 مقارنة بشهر نيسان/أبريل 2021. ولما كان الغاز الطبيعي المسال هو البديل المتاح، فقد شهدت أسعاره ارتفاعاً بنسبة 30 في المائة تقريباً في حزيران/يونيه 2022 مقارنة بما كانت عليه في كانون الثاني/يناير 2022، وبلغت أكثر من ضعف المستوى المسجل قبل عام في حزيران/يونيه 2021. وفي البلدان النامية المستوردة للغاز الطبيعي المسال، تنضاف حركة الأسعار هذه إلى فواتير الاستيراد الأخرى، الأمر الذي قد يمنع بعض البلدان النامية من الحصول على إمدادات الغاز الطبيعي المسال الذي تعتمد عليه لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار القمح والذرة، فقد خفّت حدة المخاوف من استمرار الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية، إذ لوحظ تراجع كبير في أسعار مجموعة من السلع اعتباراً من نيسان/أبريل 2022. وبحلول منتصف عام 2022، عادت أسعار الحبوب إلى المستويات التي كانت مسجلة قبل الحرب. وتكمن مجموعة من العوامل وراء هذا التراجع العام في أسعار السلع الأساسية أهمها تشديد السياسة النقدية للبلدان المتقدمة النمو على نحو أكثر حدة مما كان متوقعاً وما تلاه من تباطؤ في النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تخفيف الطلب العالمي على هذه المواد الخام.

وبالمثل، أدى التباطؤ الحاد في توسع الاقتصاد الصيني إلى إضعاف الطلب على السلع الأساسية. ويصدق هذا بصفة خاصة على المعادن الصناعية التي يشكل الطلب الصين عليها نسبة ضخمة من الطلب العالمي. وعلى جانب العرض، سمح الاتفاق الموقع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في منتصف تموز/يوليه 2022، الذي جُدد في تشرين الثاني/نوفمبر، بإعادة فتح

بعض الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود بهدف شحن الحبوب والمواد الأخرى، وهو ما أسهم في تخفيف ضغوط الأسعار التصاعديّة على هذه المنتجات.

وإضافة إلى عوامل الطلب المادية هذه، تشكل أمولة أسواق السلع الأساسية عاملاً رئيسياً في حركة الأسعار. وبتحول السلع على نحو متزايد إلى أصول مالية، تُداول في جميع الأسواق العالمية كميات ضخمة من الأموال يومياً من خلال العقود الآجلة للسلع، الأمر الذي يعني أن قرارات المستثمرين لها تأثير كبير على الأسعار. والواقع أن قسماً كبيراً من الانكماش الأخير للأسعار كان متصلاً بتأثير تشديد السياسة النقدية في الأسواق المتقدمة على قرارات المستثمرين.

غير أن التراجع الأخير في الأسعار الدولية للسلع الأساسية المقومة بالدولار لم يُترجم في العديد من البلدان النامية إلى تخفيف كبير للضغوط التضخمية المحلية على هذه المنتجات، إذ أدى انخفاض قيمة العملات المحلية - كنتيجة حتمية للتشديد المفاجئ للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة - إلى إبقاء الأسعار المحلية للطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية في مستويات عالية. ونتيجة لذلك، لا تزال الأسر الفقيرة في العالم النامي تعاني من صعوبات في تلبية احتياجاتها الأساسية، في وقت تواجه فيه حكومات العديد من البلدان النامية أيضاً تلاشي مواردها المالية المحدودة أصلاً بسبب الدعم الكبير الذي تقدمه في مجالي الطاقة والغذاء.

ونتيجة لذلك، تبدو "العودة إلى الوضع الطبيعي" بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. فمزيج قيود الاقتصاد الكلي والقيود المالية الموروثة من الأزمات السابقة، إلى جانب عدم كفاية الحلول السياساتية، عوامل تندر بأزمات يغذي بعضها بعضاً على نحو قد يهدد أنظمتنا الاقتصادية والبيئية والسياسية، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في تواتر حالات التأزم ويقلل من احتمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ويتزايد الشك في إمكانية تبلور سياسات بديلة قادرة على تحقيق تقدم ذي مغزى - حتى وإن كان متواضعاً - صوب أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على بلدان الجنوب العالمي أن تتخذ مبادرات تصب في تنسيق سياساتي بشأن مبادئ تختلف عن تلك التي تملحها قوى السوق. لكن مثل هذا المسار سيتطلب استفادة الاقتصادات النامية من مشاركة البلدان الأكثر تصنيعاً والأقوى مالياً. ويتطلب اكتساب مثل هذه الدرجة من التنسيق السياساتي وجود إرادة سياسية تتوفر عبر العديد من طبقات المصالح المشتركة.

هاء - تحدي بناء المؤسسات في عالم متصّدع

في ظل تزايد تعقيد الأزمات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، يسعى صانعو السياسات على جميع مستويات النظام المتعدد الأطراف إلى إيجاد حلول للتحوط من الصدمات المستقبلية وتعديل أوجه عدم التكافؤ الحالية الكامنة في الاقتصاد العالمي. وفي حالة العديد من البلدان النامية المكبلة بالقيود التي يفرضها الحجم المحدود لأسواقها المحلية، شكلت خطوة إقامة روابط اقتصادية أوثق مع البلدان المجاورة توجهاً ما فتئت تعول عليه منذ أمد في سياساتها الإنمائية. وحتى الآن، اتسمت المحصلة في هذا الصدد بنجاحات متفاوتة، وشكّل شرق آسيا المنطقة الوحيدة التي شهدت عملية أكثر استدامة في إقامة علاقات وتعاون إقليميين ناجحين.

وتشكل مسألة وجود إرادة سياسية تحمل الحكومات على تنسيق سياساتها في بعض المجالات شرطاً أساسياً لبناء التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، ثبت تاريخياً أن التعويل على النزعة الإقليمية الإنمائية، التي تُعرّف بأنها مجموعة من السياسات والمؤسسات ذات الأهداف الاستباقية المنسقة بين دول منطقة معيّنة، يساعد على بناء اقتصادات قادرة على الصمود والمنافسة في السوق العالمية، بالتوازي مع تحصين الأهداف الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية.

ويعد سلسلة من البدايات الفاشلة وخيبات الأمل، ثمة دلائل تشير إلى أن هذا الاندماج أصبح يستقطب مناصرين في أجزاء من العالم النامي. وستحدد إمكانية استفادة فضاءات التكامل الإقليمي عبر العالم النامي من هذه الجهود على ضوء قدرة مؤسسات الحوكمة الإقليمية على تحقيق التوازن المطلوب بين الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والتحديات التي يفرضها اقتصاد عالمي يتسم بقدر كبير من عدم التكافؤ.

1- التعويل على النزعة الإقليمية في مجال التجارة

عادت المقترحات الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية إلى البروز ضمن القضايا المطروحة. غير أن بعض القواعد التجارية أفضت على نحو متزايد إلى تغليب حوافز منحرفة تصب في تقوية القدرة التنافسية من حيث

التكلفة بالاعتماد على مرونة سوق العمل، وتقييد الأجور، ونقل التلوث إلى الخارج، بدلاً من تكوين رأس المال وتحقيق مكاسب مستدامة في الإنتاجية.

فبعض القواعد والأنظمة الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بل وأكثر من ذلك، في العديد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية المبرمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تقيد الاعتماد على سياسات الدعم الصناعي والبيئي اللازمة لتعزيز التحول الهيكلي للبلدان النامية والحد من وتيرة استهلاكها للطاقة والمواد. وما لم يتجدد دعم وتطبيق مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، فسيكون من الصعب على البلدان النامية الانتقال إلى أنشطة متنوعة وذات قيمة مضافة أعلى في عالم يواجه اتساع عدم المساواة وتزايد الكوارث الطبيعية والبيئية.

ويمكن أن يؤدي التعويل على النزعة الإقليمية في مجال التجارة، إذا ما صُمم على نحو فعال، دوراً في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التجارة، التي زادت بنسبة 90 في المائة بين عامي 1995 و2018 لأسباب يأتي على رأسها نقل التلوث إلى الخارج، وتزايد واردات البلدان المتقدمة من خارج مناطقها، وهي بلدان لا يزال فيها نصيب الفرد من الانبعاثات أعلى بحوالي 10 مرات من مثيله في المناطق النامية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يقتصر التكامل التجاري على تحرير التجارة، بل ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً تعزز التخصص الإقليمي، ووفورات الحجم، والترابط الاقتصادي المتبادل، دون أن تمنع الترابط بين الشركات والقطاعات على الصعيد الوطني، بهدف بناء صلة قوية بين الأرباح والاستثمار والتصدير والسماح لكل اقتصاد برفع مستوى قاعدته الإنتاجية وتنوعها. ومن شأن خطوات من قبيل إنشاء حلقات حميدة تصب في تقوية الإنتاجية، والارتقاء بالتطور الاقتصادي، والنهوض بالتجارة داخل المنطقة أن تؤسس بدورها لتعاون أكبر في مجموعة متزايدة من القضايا غير التجارية التي قد تنشأ من ترابط اقتصادي أوثق وأن تتيح معالجة ما يطرأ من اختلافات واختلافات بين البلدان المشاركة قد يؤدي استمرارها إلى تقويض استقرار الترتيبات الإقليمية.

ويشكّل الاهتمام المتزايد بالاعتبارات الجيوسياسية في سياق تصميم السياسات التجارية انعكاساً لتزايد التوترات العالمية التي تقوض مقاصد التعددية. ويؤدي تزايد التصعد أيضاً إلى تنافر في المصالح. ونتيجة لذلك، قد تؤدي الهويات الإقليمية والمعايير والقيم المتجذرة تاريخياً

دوراً أكثر وجاهة في تشكل أنظمة سياسية إقليمية مختلفة. وستتطلب إدارة الترابط الاقتصادي في مثل هذا العالم المتعدد المراكز علاقة أكثر تأزراً بين المؤسسات العالمية والترتيبات الإقليمية. وبناء على ذلك، تقتضي الحصافة الدعوة إلى تعزيز "نزعة إقليمية منفتحة وإنمائية"، لأن هذا التوجه لن يؤدي دون مبرر إلى تقليص الحيز السياسي المتاح للبلدان النامية.

وخلافاً لاتفاقات التجارة الحرة العميقة أو الاتفاقات الإقليمية الضخمة المبرمة مؤخراً، يمكن للتعويل على نزعة إقليمية منفتحة وإنمائية أن يساعد على إسماع أصوات البلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق حوكمة تجارية دولية أكثر توجهاً نحو التنمية. ويمكن لحوكمة للتجارة الإقليمية متسمة بالانفتاح والاستباقية أن تحمي الاقتصادات النامية من الآثار العالمية السلبية، حتى في الوقت الذي تدعم فيه روابط إنتاجية أقوى بين البلدان المجاورة (بما في ذلك من خلال سلاسل القيمة الإقليمية).

وفيما يتصل بمسألة وضع القواعد، من شأن التعويل على نزعة إقليمية منفتحة وإنمائية أن يتيح حصر الالتزامات الواجبة في التدابير الحدودية، وأن يكفل في الوقت ذاته الاعتماد على التعاون وإيجاد سياسات مرنة قائمة على التنسيق الإقليمي لتدابير التجارة العابرة للحدود، كما هو الحال مثلاً في نموذج رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن شأن نزعة إقليمية منفتحة وإنمائية، مدعومة بْبُهْج مؤسسية من قبيل نموذج الدولة الإنمائية، ومعززة بالتعاون في المجالات غير التجارية وبأطر تنظيمية إقليمية تدير التفاعل بين الاقتصادات العالمية والإقليمية، أن تيسر إدارة المصالح والحساسيات المتباينة للبلدان النامية والمتقدمة بما يكفل إدارة التجارة الدولية على نحو أكثر شمولاً وخدمة للتنمية.

ولكي تدعم النزعة الإقليمية تعددية الأطراف، ينبغي إدارة الصلات بين الحوكمة الإقليمية والعالمية إدارة سليمة. وتحتاج بعض قواعد منظمة التجارة العالمية إلى تحسين، لكن التجربة تبيّن أن تعديل التزامات منظمة التجارة العالمية وإضافة أوجه مرونة في التنفيذ عملية صعبة وطويلة. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن كسب أوجه المرونة الإضافية اللازمة عن طريق ما يلي: '1' إيجاد حل سريع للقيود التي يفرضها اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على تصدير الأدوية، وذلك بفضل الترخيص الإجباري الذي طُرحت مسألة اعتماده في عام 2001؛ ومع ذلك استغرق الأمر 15 عاماً قبل أن يدخل تعديل الاتفاق حيز النفاذ، واعتُبر التعديل نفسه غير عملي؛ '2' الموافقة على فترات انتقالية أطول، كما هو الحال في "تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة" التي اقترحتها البلدان النامية ضمن البنود التنفيذية، وهي معالجة

لم يحصل اتفاق بشأنها رغم طرحها في عام 2001 (بما في ذلك في إطار المحصلات المبكرة لجولة الدوحة)؛ '3' السماح للبلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً بالاستمرار في التمتع بهذا المركز لمدة 12 عاماً بعد الانتقال من الفئة، وهو أمر لم يتفق عليه أيضاً.

2- تمويل التنمية الإقليمية

يتطلب التعويل على نزعة إقليمية إنمائية، إلى جانب وجود شبكات إنتاجية وتجارية على الصعيد الإقليمي، الاستفادة من دعم نظام مالي إقليمي ذي رسملة جيدة، بما يشمل الاستعانة بمؤسسات للتنسيق النقدي ومؤسسات لتسوية الأزمات المالية. ويمكن تصنيف هذه الترتيبات على النحو التالي:

- الصناديق الإقليمية المعنية بحالات العجز القصير الأجل في ميزان المدفوعات. وقد أثبتت هذه الصناديق، عملياً، على مدى ثلاثة عقود أنها أصغر من أن تتحمل أزمات ميزان المدفوعات.
- نظم الدفع الإقليمية للحد من التعرض لتقلبات أسعار الصرف وتعزيز التجارة بين المناطق. وتقوم هذه النظم في الغالب على اتحادات جمركية وأنظمة دفع خاصة بتكاليف المعاملات. وتوجد هذه النظم بصورة رئيسية في أمريكا اللاتينية، علماً أن ثمة مبادرات نوقشت لفترة طويلة بهدف اعتماد نفس الأنظمة في إفريقيا.
- مصارف التنمية الإقليمية الممولة من القطاع العام للإقراض طويل الأجل وولايات اقتصادية واسعة (في مقابل الولاية المالية الضيقة) تخولها تناول العديد من التحديات الإنمائية العابرة للحدود الوطنية.

ومن المرجح أن تؤدي مؤسسات تمويل التنمية الإقليمية هذه دوراً رئيسياً في الفترة المتبقية من العقد لتحقيق خطة عام 2030 والوفاء بتعهدات خفض الكربون (أو تقليص صافي انبعاثاته إلى مستوى الصفر)، بالنظر إلى ضعف سجل أسواق رأس المال الخاصة في توفير ما يلزم - من حيث الكم والتنوع - من دعم مالي وتقني لتحقيق هذه الأهداف.

وتعني الحاجة إلى توسيع نطاق ترتيبات التمويل هذه أن ثمة حاجة إلى حشد التمويل واستثماره بمراعاة قدر معيّن من التعاون والتنسيق العابرين للحدود. وقد تحقق الكثير بالفعل في سياق تبرهن فيه مؤسسات التمويل الإنمائي العامة عن زخم متزايد باطراد على صعيد بناء المؤسسات والتمويل والرؤية التحويلية. ومع ذلك، يلزم اعتماد بعض التغييرات السياساتية المهمة لمنحها القدرات اللازمة والهامش السياساتي المطلوب.

وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 والأزمة المالية العالمية، سعت البلدان النامية إلى إيجاد حلول إقليمية يمكن الاعتماد عليها "كملاذ أول" قبل اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي باعتباره الملاذ الأخير. وفي غضون بضعة عقود، نشأت صناديق إقليمية متنوعة وأُنجزت مقايضات ائتمانية بين مصارف مركزية من مختلف البلدان، الأمر الذي شكّل خطوات عززت خامسة شبكة الأمان المالي العالمية. وأدى هذا المنحى مع مرور السنين وبحلول عام 2020، إلى تزايد حجم القدرة التي يمكن للبلدان النامية الاستعانة بها بعشرة أضعاف، واقترن ذلك بتنوع في مقدمي الخدمات والشروط والأحكام التي يمكن أن تختار منها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات والوكالات الإقليمية في تغيير قواعد اللعبة، تجدر الإشارة إلى أنها لم تُستخدم على نطاق واسع خلال صدمة جائحة كوفيد-19. وبالمقارنة مع الأزمة المالية العالمية، التي شهدت اعتماداً كبيراً على المؤسسات الإقليمية، ساهمت ترتيبات التمويل الإقليمية بتمويل محدود مقارنة بصندوق النقد الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالمقايضات الائتمانية بين المصارف المركزية. وتشير البحوث التي أجراها الأونكتاد في وقت مبكر إلى أن هذا الأمر مرتبط بالهيكل المؤسسي لبعض الصناديق: فالإقبال كان أقل على الصناديق التي تتوقف على مجموعة من تدابير صندوق النقد الدولي، شأنها في ذلك شأن الصناديق ذات الهيكل الإداري الأقل توازناً أو استقلالية. ومن ثم، كان الاعتماد على الصناديق الصغيرة المستقلة اعتماداً كبيراً، في حين استُخدمت على نحو أقل أو لم تُستخدم على الإطلاق الصناديق الأكبر حجماً التي تتسم ببنية تنظيمية أقل إنصافاً.

ولقد طال انتظار إجراء مناقشة مفتوحة بشأن العواقب المترتبة على إحجام الحكومات عن توفير التمويل الكافي والموثوق لمصارف التنمية التابعة لها. وتشمل الحلول الممكنة إعادة النظر في قيود التصنيف الائتماني AAA التي تفرضها الجهات الحكومية المالكة، لأن هذا يحد من الطريقة التي يمكن بها للمصارف استخدام رأس المال الذي بحوزتها، أو تصميم وكالات تصنيف

اثنائي جديدة أكثر ملاءمة لأغراض مؤسسات التمويل الإنمائي العامة. ومن بين التطورات الأخيرة الواعدة إمكانية إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على البلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج إليها، من خلال مصارفها الإنمائية الإقليمية.

ومن الأسباب التي تفرض مثل هذه الخطوة أن مخصصات حقوق السحب الخاصة تشكّل آلية عالمية موجودة بالفعل، تجلت فائدتها خلال جائحة كوفيد-19، وأن مصارف التنمية الإقليمية تمثل المرشح الطبيعي لإعادة توجيهها. ويتيح ذلك تطابقاً بين الأهداف السياسية المتوخاة من التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة والتفويضات العامة الحالية للمصارف وأدواتها وخبراتها. لذا، فبدلاً من اختراع حلول جديدة، يمكن توسيع هذه الصلة في ضوء معلومات جديدة بشأن ما هو ممكن وما هو مطلوب.

وقد تكون خيارات التمويل هذه واعدة أكثر من البدائل الأخرى، مثل أسواق رأس المال الإقليمية. وفي حين تشير التجربة في آسيا وأماكن أخرى إلى أن الأسواق الإقليمية يمكن أن تحشد سندات بالعملة المحلية بعشرات التريلونات من الدولارات، إلا أن هذه الصكوك لا توجه عادة إلى أنواع الاستثمارات اللازمة لخطة عام 2030 أو للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وثمة عائق آخر يحد من فائدتها على الصعيد الإقليمي هو أن هذا النوع من الإنفاق يتطلب درجة من المواءمة بين خطط التنمية وأهدافها والقواعد واللوائح التنظيمية، فضلاً عن وجود اتفاق بشأن كيفية تقسيم التكاليف والفوائد ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تتطلب الأسواق المتكاملة إقليمياً تحريراً كاملاً لحسابات رأس المال فيما بين البلدان المشاركة، الأمر الذي يُنظر إليه - لأسباب معروفة جيداً - على أنه استراتيجية محفوفة بالمخاطر وذات فوائد غير مؤكدة.

وقد تحتاج المصارف والصناديق العامة، في حال استمرار الاعتماد عليها، إلى ولايات أكثر وضوحاً وفهم أقوى لما توقعه الحكومات المعنية من أنشطتها الإقرضية. ويمكن للحكومات توضيح ذلك في بيان رؤية ضمن التشريعات التي تسنها أو متطلبات الإبلاغ ومؤشرات الأداء التي تحددها.

تنطوي أمولة قطاع الشركات على مجموعة إضافية من الحواجز المانعة لتحقيق المكاسب الإنمائية التي يعد بها التعويل على النزعة الإقليمية، وتواجه البلدان النامية بصفة خاصة وضعاً هشاً في ظل البنية الراهنة للحكومة المالية وإدارة الشركات على الصعيد العالمي، وذلك لسببين. أولاً، على مستوى الاقتصاد السياسي العالمي، شكّل التعقيد التنظيمي عاملاً مؤاتياً لصعود "الشركة المجزأة". فالشركات الحديثة المتعددة الجنسيات أضحت تُنظّم باعتبارها شبكة كيانات تحوزها الشركة الأم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تملك الأسهم، لكنها تتعامل مع بعضها البعض "كما لو" كانت شركات منفصلة. وتشير التقديرات التي وضعها الأونكتاد ومنظمات أخرى إلى أن نسبة تتراوح بين ثلث وقرابة ثلثي التجارة العالمية هي تجارة داخل الشركات، أي أنها تجارة بين الشركات الفرعية والشركات المنتسبة لنفس الشركات المتعددة الجنسيات، التي يقع الكثير منها في بلدان مختلفة.

وثانياً، تخلق أشكال الاستثمار غير المباشرة تمييزاً بين المالكين النهائيين والمالكين المباشرين للأصول، ومن ثم يمكن أن تشكل تحدياً كبيراً للحكومات في ممارسة الرقابة على نظام الاستثمار. وإلى جانب التغيرات التي تواكب التحولات التكنولوجية والمالية والتنظيمية في الاقتصاد العالمي، تؤدي الأشكال غير المباشرة لتملك الشركات إلى أنه، وبصرف النظر عن البيانات المالية الكلية المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يبقى الجوهر الاقتصادي للاستثمار الدولي، بما في ذلك في البلدان النامية، محكوماً في كثير من الأحيان بهيكله أقرب ما تكون إلى شكل من أشكال إدارة الأصول. ويؤثر ذلك على المحصلات الإنمائية المسجلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد تناولنا في دراسة للأونكتاد الدور الوظيفي للشركات التابعة لأكثر من 100 شركة متعددة الجنسيات على مستوى العالم. وخلصت الدراسة إلى أن ربع الشركات التابعة الكبيرة المتعددة الجنسيات في الجنوب العالمي تحتفظ فقط بكشوف لميزانياتها العمومية. وهذا يدل على أنها تؤدي عدداً قليلاً جداً من الأنشطة الاقتصادية، إن وجدت، في الإقليم الذي يستضيفها. ويختلف ذلك عن سلوكها في بعض اقتصادات شمال الكرة الأرضية، التي تقدم فيها تقريباً جميع الشركات التابعة المملوكة بصفة مباشرة بياناً للدخل، وهو مؤشر على نشاطها الاقتصادي الحقيقي. ويسمح هذا الاختلاف في تسجيل عمليات خلق القيمة للشركات الفاعلة باستغلال الهياكل الأساسية المالية والمحاسبية والتنظيمية التي تتاح لها في بعض الولايات الإقليمية،

مما يجعل معظم الاقتصادات النامية في وضع غير موات هيكلياً في عملية استخلاص الربح والمنافسة على رأس المال.

وتنتج عن هذه السمة آثار متعددة من منظور واضعي السياسات على المستوى الوطني، وكذلك على المستوى الإقليمي (والمتمدد الأطراف). ويؤدي الاعتماد على الشركات الفرعية الوسيطة إلى حدوث خلل إحصائي في حسابات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن تدفق الاستثمار عبر شركات فرعية وسيطة موجودة في بلدان ثالثة يؤدي حتماً إلى عدم اتساق بيانات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبما أن البيانات المتعلقة بالنود الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر تستند عادة إلى الملكية المباشرة للأصول، فإنها قد تشكل مقياساً محوراً للروابط المالية الدولية، وتوزيع ملكية الأصول والمخاطر المرتبطة بالاستثمار - بالنسبة لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء. وباستخدام شركات فرعية وسيطة في بلد ثالث، يمكن لمالكي ومديري كيان أو لأطراف عقد ما، إذا اختاروا ذلك، تسجيل الكيان أو العقد في نفس الإقليم الذي يقيمون أو يعملون فيه أو في الإقليم الذي توجد فيه الأصول الأساسية التي يحوزها الكيان. ويكتسي ذلك أهمية لعدد من الأسباب.

ومع أن اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية قد تشجّع الاستثمار في المنطقة، تكتسي الطريقة التي يُهيكل بها الاستثمار من خلال الشركات التابعة أمراً بالغ الأهمية في التأثير الاقتصادي للاستثمار. ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تعتمد إلى هيكل تلك الاستثمارات (وهي تفعل ذلك) على نحو غير مباشر من خلال وسطاء والعمل على تنفيذ جزء كبير من الأنشطة التشغيلية في مكان آخر. وقد تلجأ إلى ذلك لأن بعض البلدان يتيح لها بيئة تنظيمية أفضل تشمل ضرائب أقل ومزايا أخرى. وتؤدي الاختلالات الإحصائية المرتبطة بالابتكار المالي والقانوني على مستوى الشركات إلى عدم التقاط هذه النتائج ضمن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولا يفضي النجاح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته إلى جعل رأس المال الأجنبي الوارد يعمل لصالح الاقتصاد المضيف ويصب في زيادة قدرته الإنتاجية ومستويات العمالة والرفاه فيه. ويمكن لمجموعات الشركات الكبيرة أن تُهيكل على نحو يجعل الشركات التابعة المحلية تستغل المزايا الاقتصادية المحلية المرتبطة بالعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية وما إلى ذلك، بينما تساهم الشركات التابعة الأخرى ضمن المجموعة، الموجودة في أقاليم أخرى، في استخلاص القيمة والاستفادة منها من خلال توطين الأرباح، والضرائب المنخفضة، وأنواع أخرى من مراجعة الشركات.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، يؤثر "نقل الإيرادات" عبر الشركات التابعة على الهامش المالي لأي اقتصاد مضيف. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تعوض جزءاً كبيراً من الخسارة المباشرة في إيرادات ضرائب الشركات عن طريق فرض مداخيل ضريبية أكبر على أرباح الأسهم والفوائد والمكاسب الرأسمالية للمستثمرين، التي تميل هي نفسها إلى أن تتعزز في ظل نسب أعلى من التهرب الضريبي العالمي للشركات. وعلى النقيض من ذلك، من غير المرجح عموماً أن تسترد البلدان النامية أي مداخيل كبيرة بهذه الطريقة. وتواجه هذه البلدان أيضاً نقطة ضعف إضافية في الأمد البعيد مردها أن تكاليف اقتراضها أعلى من تكاليف اقتراض الاقتصادات المتقدمة.

وفي غياب معايير تنظيمية وإطار نظمي يجري وضعهما على الصعيد العالمي، يتعين على البلدان النامية أن تتولى قيادة الجهود الرامية إلى بناء الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية والبياناتية اللازمة على المستويات الوطنية. وسيشكل ذلك بدوره خطوة مهمة صوب تعزيز الاتصال والتنسيق والتنظيم على مستوى التكتلات الإقليمية، سواء تلك الراسخة منذ أمد بعيد أو الناشئة حالياً. ويمكن للسلطات العامة المعنية برصد وتحليل وتنظيم سلوك الشركات التابعة العاملة في المنطقة أن تعمل على تعزيز وضوح الرؤية فيما يتصل بسلوك الشركات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن أن يساعد ذلك في التغلب على الفجوة التنظيمية التي ينطوي عليها الهيكل الحالي للحكومة الإقليمية وتعزيز الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة مختلف أشكال مراجعة الشركات.

واو - الخاتمة

من شأن الحلول السياسية غير الصحيحة للتحديات الرئيسية التي يشهدها عام 2022 - التضخم، والتباطؤ العالمي، وضائقة الديون، والأزمة المالية المحتملة - أن ترفع من احتمال حدوث المزيد من التصدع في الاقتصاد العالمي المتمسم أصلاً بقدر مقلق من عدم التكافؤ وعدم المساواة.

ومن الخطوات المطلوبة بشدة هي تفادي أن يستحوذ التخويف من التضخم على اهتمام صناعات السياسات، نظراً إلى كثرة التحديات السياسية الأخرى. ومع أن أزمة تكاليف المعيشة تحتاج إلى حل فوري، ثمة طرق لاغتنام اللحظة الراهنة على نحو استراتيجي لإحراز تقدم نحو الرخاء المشترك. ففي ظل التحديات الحالية المتعلقة بسلاسل التوريد وتزايد حالة

عدم اليقين، وبالنظر إلى أن السياسة النقدية وحدها لا تستطيع خفض التضخم بأمان، لا مناص من أن تحل البراغمية محل الانضباط الأيديولوجي في توجيه التحركات السياسية.

وتمثل المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في التجارة، وتزايد تركيز الأسواق، وتقلص هامش السياسات، وعدم تسوية ملف المناخ إشكالات تزيد من إضعاف موقف البلدان النامية في سياق الحوكمة العالمية. لذا ينبغي أن يركز الإصلاح المؤسسي على ربط التحديات السياسية المباشرة المرتبطة بالاقتصاد الكلي بتعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى الاقتراحات المقدمة في التقارير السابقة، يقترح الأونكتاد أن تتمحور البرامج السياسية، المصممة بصورة مناسبة للظروف الاقتصادية المحلية، حول العناصر التالية:

'1' احتواء التضخم (وليس تقليص الأجور). ينبغي لصناع السياسات أن يتجنبوا الاعتماد غير المبرر على التشديد النقدي وأن يتجنبوا العودة السابقة لأنها إلى ميزاتيا التشوف. ويتمثل البديل عن الرفع الضار لأسعار الفائدة لخفض التضخم في الاعتماد على مزيج عملي من التدابير. فمن الأهمية بمكان في المدى القصير تقديم الدعم لتخفيف تكاليف المعيشة، لكن فرض ضوابط على الأسعار وهوامش الربح الإضافية تكسي أيضاً أهمية قصوى، لأن ذلك يتيح تعزيزاً لاحقاً للأجور الحقيقية. وتتطلب هذه الخطوات تعزيز تدابير مكافحة الاحتكار وإعادة النظر في اللوائح التنظيمية لبعض الأسواق. ويمكن تعزيز هذه السياسات على المستوى الإقليمي، بحيث تُحمى فرادى البلدان من المعوقات الخارجية، مثل تحركات أسعار الصرف وتدفقات رأس المال.

'2' إدارة حالات التوسع (وليس سوء إدارة فترات الازدهار والكساد). يتعين تكييف القواعد النقدية والمالية على نحو أفضل، ليس فقط للاستجابة للصدمات، بل أيضاً لدعم التغيرات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصاد، مثل التصنيع في البلدان النامية وتحول الطاقة. وسيطلب الحفاظ على خلق فرص العمل المستدامة والارتقاء بالمستوى الصناعي أن يكون للحكومات هامش مالي كاف للاستثمار اللازم وتدابير الدعم المتخذة. وينبغي في كل الأحوال السماح بخلق السيولة في مشاريع التنمية التي تضمن إيرادات أعلى من الدخل والضرائب في الأجلين المتوسط والطويل. وسيطلب ذلك إعادة النظر في دور المصارف المركزية في الأهداف الإنمائية والاجتماعية، فضلاً عن النظر في ترتيبات إقليمية جديدة عند الاقتضاء.

3' الاستثمار أولاً (وثانياً وثالثاً). ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز العمالة، وزيادة الإنتاجية، وتحسين كفاءة الطاقة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة في إطار جهد منسق دولياً يركز على الأهداف العالمية المشتركة. لكن استقطاب الاستثمار الخاص سيتطلب ترويض المؤسسات المالية للتأكد من أنها تخدم الصالح الاجتماعي الأوسع. وستدعو الحاجة إلى أعمال سياسات صناعية لاستهداف القطاعات المرغوبة وتوجيه الاستثمار، على أن تلتزم المصارف العامة القائمة على رسملة أفضل بإطالة أفق استثمارات المؤسسات الخاصة، بما في ذلك بالاعتماد على الرفع المالي المنتج من خلال إعادة استثمار الأرباح.

4' التوازن. لئن كانت تدابير مكافحة الاحتكار وسياسات الدخل الرامية إلى تعزيز نمو الإنتاجية يمكن أن يساعد في تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل، فمن شأن سياسات إعادة التوزيع أن تخفف من المحصلات غير المتوازنة. ويتطلب ذلك تعزيز هياكل الخدمة العامة واعتماد إصلاح ضريبي تدريجي، بما يشمل الضريبة على الثروة وضريبة الأرباح غير المتوقعة، إلى جانب الحد من التخفيضات الضريبية التنازلية والثغرات الجبائية. وسيطلب تضيق الخناق على استخدام الملاذات الضريبية من جانب الشركات والأثرياء اتخاذ إجراءات تشريعية على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أن تشمل الجهود المؤقتة في هذا الاتجاه إنشاء سجل مالي عالمي لأصحاب الأصول المالية في جميع أنحاء العالم.

5' الحد من مراجعة الشركات. يشكّل الدور المحوري الذي تكتسيه الهياكل القانونية والمالية في سياق المراجعة المؤسسية واستخلاص القيمة تحدياً خاصاً للتنمية على جميع المستويات. وتفتقر معظم البلدان النامية إلى الموارد والقدرات اللازمة لمعالجة الأبعاد القانونية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات. ولذلك، من شأن محاولة توحيد الموارد المتاحة إقليمياً على المستوى التنظيمي أن تكون خطوة أولى مهمة نحو مواءمة السياسات التنظيمية والحد من فرص المراجعة المتاحة للشركات.

6' إقامة روابط أقوى فيما بين بلدان الجنوب بهدف تجنب الانهيار البيئي وتعزيز توليد فرص العمل. تقتضي هذه الاستراتيجية تنسيق سياسات التجارة والتمويل والائتمان والاقتصاد الكلي للاستفادة منها في تحقيق الأهداف الشاملة المتعلقة بتوليد فرص العمل (لا سيما في بعض الاقتصادات المتقدمة) والتنمية الصناعية الخضراء (لا سيما

في الجنوب العالمي). ويمكن لاستراتيجية الأونكتاد المقترحة من أجل تصنيع وتنسيق يقودهما الجنوب، بفضل سلسلة من أهداف التصنيع والأهداف الإنمائية الزراعية، أن تولد 530 مليون فرصة عمل إضافية على الصعيد العالمي (في مقابل نحو 330 مليون فرصة عمل في ظل الأنماط الحالية وبافتراض عدم تغيير السياسات). والأهم من ذلك أن من شأن التغييرات المتوخاة أن توجد هامشاً سياسياً تدعو الحاجة الماسة إليه في البلدان النامية وأن تتيح انتقالاً طاقياً ناجحاً.

7' اعتماد منظومة جديدة على غرار إطار بريتون وودز. في عالم اليوم المترابط، تتطلب دعوة صناعات السياسات المحليين إلى قدر أكبر من الطموح إعادة النظر في الحوكمة الاقتصادية العالمية من منظور إنمائي. فبعد مرور زهاء ثمانية عقود على المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في نيو هامبشاير، لا يزال الهيكل المالي الدولي يعاني الأمرين من أجل معالجة الاختلالات وعدم المساواة في الهيكل الاقتصادي العالمي. ويتطلب استقرار النظام النقدي والمالي المتعدد الأطراف دعماً أسرع لميزان المدفوعات والسيولة، وإتاحة التسهيلات المتبادلة للجميع، ومرفقاً عاماً لتقدير الجدارة الائتمانية، وقواعد لإدارة أزمات الديون السيادية. وسيطلب وضع جدول أعمال أكثر جرأة لتعزيز التمويل العمومي للتنمية تعزيز رأس المال الأساسي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى جانب إعادة تقييم حيز الإقراض المتاح لها وأولوياتها، بالاقتران مع ضوابط وحوافز أقوى تراعي جانبي السعر والكم، لاجتذاب تدفقات التمويل الخاص التكميلية نحو التحول الإنتاجي.

ويبقى سؤال الإرادة السياسية مطروحاً بشدة. فالفرصة لا تزال سانحة لكن البلدان مطالبة بأن تعترف بالطبيعة النظامية للأزمات المتعددة التي يواجهها العالم وأن تتقاسم المسؤولية في التصدي لها.

